التحرير

سياسية اخبارية جامعة

اعلام هادف يلتزم بقضايا الأمة

2643-2382 ISBN

التحرير — الأحد 2 جمادى الثانية 1447هـ الموافق لـ23 نوفمبر 2025 م — العدد 568 الثمن 1000 مليم

مشروع دستور دولة الخلافة

القضاء

المادة 91 - تملك محكمة المظالم صلاحية النظر في أية مظلمة من المظالم سواء أكانت متعلقة بأشخاص من جهاز الدولة، أم متعلقة بمخالفة الخليفة (رئيس الدولة) لأحكام الشرع، أم متعلقة بمعنى نص من نصوص التشريع في الدستور والقانون وسائر الأحكام الشرعية ضمن تبني رئيس الدولة، أم متعلقة بفرض ضريبة من الضرائب، أم غير ذلك.

اقرأ في هذا العدد

-أمريكا تقطف ثمار الحرب على غزة بخطة خبيثة ووصاية بقرار من مجلس الإجرام!
-الحكم بالإعدام على حسينة والطغيان العلماني الذي أنتج حسينة لا يزال مستمراً
-الأزمة الاقتصادية في العالم أزمة نظام
-كلمة ممثل اتحاد المحامين الإسلامي (إندونيسيا).

كلمة العدد

حتى لا نلدغ من نفس الجحر مرات، ومرات!!

رحلة " سفاري سراييفو " قصيرة جدا، إذ لم تدم إلا سنتين من سني الحرب التي تواطأ الغرب "الحضاري " مع صربهم لمحاولة إشفاء الغليل من مسلمي البوسنة والهرسك!! فقد توفرت يومها لأثرياء أوروبا وأمريكا فرصة التنعم بدقّة التصويب نحو الضحية، ومشاهدة سقوطها، فلا يغلو مثل هذه الرياضة أي ثمن، خاصة إذا كانت "الطريدة" وليدا أو وليدة. وما أقصر المسافة بين تلك "الرحلة" ورحلة مرتزقة ذات الغرب "الحضاري " إلى غزة دعما لقطعان كيان يهود، والتي امتدت لسنتين أيضا، أين أشبع فيها ساديته من دماء وأشلاء أطفال غزة ونسائها وشيوخها، حين شاهد مباشرة على مختلف وسائل الإعلام رحلة الصيد والقنص، إلى أن أقبل ترامب يعلن أنه قد قرر "نجدة" ضحيته، كما استفاق اليوم ضمير ذاك الغرب "الحضاري" ليفتح " الإدعاء " في بعض البلدان الأوروبية تحقيقات في إفادات تقول بأن بعضا من أثريائهم دفعوا أموالا ضخمة لجنود صرب من أجل إطلاق النار على مدنيين في البوسنة خلال تسعينيات القرن الماضي، وذلك وفق تعرفة تختلف بين الرجال والنساء والأطفال.

في الحقيقة إن رحلات "سفاري القنص" مثل التي تجرعت أمة الإسلام غصصها في البوسنة والهرسك أو في غزة وسائر الأرض المباركة فلسطين، أو في الشام أو السودان، لم تتوقف يوما، وإن تغيرت أشكالها، ونابت لفترة عن الدماء المهراقة منا، مياه الوجوه وكرامة الأمة. فهذا ابن سلمان، لا يخجل من الإعلان عن المضي نحو تطبيع العلاقات مع كيان يهود، وهو في مقام الذل بين يدي سيده، معلنا عن دعمه لإرساء "حل الدولتين" ليقدم للكيان ومن يقف وراءه من القوى الاستعمارية أرض غزة وشرف الأمة كلها التي لم يقدر المستعمرون على أخذه بالقوة لصمود أهل غزة الميامين، ومتعهداً بزيادة استثمارات بلاده في الولايات المتحدة إلى تريليون دولار، في حين أن الأمة هي أحوج ما تكون لكل قرش يدفعه هؤلاء الحكام ثمن لبقاء عروشهم، بل إن أهل نجد والحجاز أنفسهم يتعاظم طابور الفقراء بينهم، فلم يمهله ترامب حتى استوثق من كلامه ليضمن حصول بلاده على ذلك المبلغ. ثم لم يمنحه أكثر من عرض جويّ لمقاتلات عسكرية أمريكية، طالما كان لها الدور الأكبر في قتلنا في على امتداد جغرافيتنا.

وهل أن دراما لقاء ترامب ـ الجولاني، في البيت الأبيض، ومشهد رشّ العطر الشخصي عليه، وإغداقه المديح على " رئيس الإدارة الانتقالية في سوريا "ثم وصفه بالقائد القوي، بعد أن وضعه على درب مشروع التطبيع الكبير على حساب كل شعارات الجهاد والشريعة التي كان يرفعها، وبعد أن كان يقدم نفسه حاميا للإسلام ومقاوما للاحتلال، وأن دربه هو صوب المسجد الأقصى لتحريره، أقل مضاضة وغيضا من سفاري سراييفو، أو دمار غزة وقتل وتجويع أهلها؟

هكذا ستظل أمة خير الأنام ترسف في قيود الذل والتبعية ولن يكون لها شأن بين الأمم ما دامت تخدعها أحابيل العدو ومكره، وما دامت تنخدع بحملة إعلامية تتغنى بإنسانية القتلة والمجرمين بمجرد إثارة دخان تحقيق حول بعض جرائمهم، رغم دعمهم وحمايتهم لطغمة من المستبدين، ثم التخلص منهم حين يظهر عوارهم للناس وينكشف. وعليها أن تدرك أن ما يمر عليها من تجارب فاشلة، ليس هو فشل نظام، بل هو النظام ذاته الذي يراد لها، حتى تظل في وهن دائم ولا تعرف لنفسها طريقا للانعتاق. وأن عليها أن تدرك أن إزالة أفراد الطغاة لا يغير حالها أبدا، بل عليها أن تدرك أن لا خلاص لها إلا إذا صممت وحزمت أمرها على تفكيك البنية الجيوسياسية المنافقة التي تنتجهم.وأن التغيير الحقيقي والدائم لا يكمن في تبديل الوجوه، بل في تطبيق حكم الإسلام في ظل الخلافة. وهذا النظام، الذي أنزله العزيز العليم جل وعلا، مجهز بشكل فريد لهدم الاستبداد من جذوره، وتركيز العدالة للجميع. وهو وحده الكفيل بإعادة الأمة إلى مكانتها اللائقة بها، قائدة للعالم، ومنقذة للبشرية جمعاء من رجس الليبرالية المتوحشة. يقول الحق تبارك وتعالى في القرآن الكريم: [وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَاكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا شُهَدَاءَ عَلَى النَّاسِ وَيَكُونَ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا].

الاستثمار الأوروبي ... دوامة العجز الاستراتيجي

تشير أحدث التقارير حول الدول الأكثر استثمارًا في تونس حتى نهاية سبتمبر 2025 إلى أن فرنسا تحتل المرتبة الأولى من حيث الاستثمارات الأجنبية المباشرة خارج قطاع الطاقة، بقيمة 639.9 مليون دينار تونسي (أي ما يزيد عن 31٪ من إجمالي الاستثمارات الأجنبية المباشرة). تليها ألمانيا في المرتبة الثانية بـ294 مليون دينار، ثم إيطاليا في المرتبة الثالثة بـ242.4 مليون دينار تونسي. تحتل هولندا المرتبة الرابعة بـ153.7 مليون دينار، وتأتي الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الخامسة بـ108.2 مليون دينار تونسي. وقد سجلت تونس خلال الأشهر التسعة الأولى من 2025 استقطاب استثمارات خارجية بقيمة 2.588 مليار دينار تونسي، وهي زيادة ثقدّر بـ28٪ مقارنة بالفترة نفسها من السنة الماضية. كما شهدت الاستثمارات الدولية المباشرة نموًا في معظم القطاعات، خاصة الصناعة والطاقة، مع إقبال ملحوظ من الشركات الأجنبية على مشاريع الطاقات المتجددة، خصوصاً في الهيدروجين الأخضر ومجال السيارات الكهربائية.

الإطار العام للمستثمر الأوروبي

إنّ الإطار العام الذي هيأ لدخول المستثمر الأوروبي لتونس بعد حقبة الاستعمار المباشر كانت اتفاقية الشراكة لسنة 1995 حيث منحت أوروبا أكبر استفادة عبر فتح السوق التونسية أمام منتجاتها الصناعية دون رسوم، واستعمال تونس كمنطقة إنتاج منخفضة الكلفة مرتبطة بسلاسل القيمة الأوروبية، مع الحفاظ على حماية الفلاحة الأوروبية والحد من قدرة المنتجات التونسية على منافستها. كما مكّنت أوروبا من فرض معاييرها التقنية والإدارية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تخدم اقتصادها، إضافة إلى ضمان استقرار بلد مجاور يمثل عمقًا استراتيجيًا لها في قضايا الأمن والهجرة والطاقة. ولذلك تسعى أوروبا إلى تطوير الاتفاقية نحو شراكة أعمق مثل الأليكا، لأنها ترغب في توسيع نفوذها ليشمل قطاعات جديدة كالفلاحة والخدمات والصفقات العمومية والاقتصاد الرقمي، وضمان بقاء تونس مرتبطة استراتيجيًا بسوقها، واستعمالها كمركز صناعي ولوجستي قريب يخفف اعتمادها على آسيا، ويؤمّن خطوط الطاقة والنقل والهجرة في جنوب المتوسط.

الاستثمار نمط متكرر من التبعية

لو نتناول الاستثمارات من جانب النسب بدلا عن الأرقام لمعرفة حجم الاستثمارات الفرنسية في تونس مقارنة بمجموع الاستثمارات الفرنسية في العالم لسنة 2024 ، نجد نسبة تعادل 0.013% أما بالنسبة للاستثمارات الألمانية في تونس من مجموع استثمارات ألمانيا في العالم سنة 2024 هي تقريبًا 0.003%، وهي نسب ضئيلة جدًا، لا تكاد تُذكر. هذه الاستثمارات الأوروبية مثلت في القطاع الصناعي التونسي محركاً لتحولات اقتصادية متناقضة. فمن ناحية، حققت فوائد ملموسة تمثلت في خلق فرص عمل وتطوير المهارات التقنية للعمالة المحلية، خاصة في قطاعات مثل النسيج ومكونات السيارات والصناعات الكهربائية. كما ساهمت في إدخال تقنيات حديثة ورفع جودة الإنتاج، وفتح أسواق تصديرية جديدة للمنتجات التونسية، لا سيما في المجال الغذائي.

غير أن هذه الإيجابيات تخفي واقعاً أكثر تعقيداً يتمثل في طبيعة التكامل الاقتصادي أحادي الجانب. فقد تحولت تونس إلى "ورشة إنتاج" لأوروبا تعتمد كلياً على الطلبيات الأوروبية، مع غياب تام للتصنيع الحقيقي ونقل التكنولوجيا المتقدمة. هذه الديناميكية تجلت في هشاشة القطاعات وافتقارها لركائز تنموية، حيث تقتصر على أنشطة التجميع والتغليف، بينما تستنزف الموارد الطبيعية وتهرب الأرباح للخارج، مما يحول دون بناء قاعدة صناعية محلية مستقرة ومتكاملة، بل ترك وراءه إشكاليات هيكلية عميقة. بتأمل هذه القطاعات، نجد نمطاً واحداً يتكرر: تونس تستقبل سلاسل تجميع وليس سلاسل تصنيع حقيقية. فالفوائد المتمثلة في خلق الوظائف وإدخال بعض التكنولوجيا وفتح أسواق التصدير، ثقابلها سلبيات خطيرة أهمها: غياب نقل التكنولوجيا الحقيقي، والاعتماد شبه الكلي على الطلبيات الأوروبية، وضعف تكوين مؤسسات تونسية محلية قوية، واستنزاف الموارد البشرية والطبيعية، وتهريب الأرباح للخارج.

التتمة في الصفحة الثانية

لماذا يهرب التونسي من المدرسة؟

الانقطاع المدرسي في تونس: 300 منقطع عن الدراسة يوميا.

قال الدكتور في التاريخ المعاصر والمتفقد العام المميز بوزارة التربية في مداخلة له على هامش الندوة التي انتظمت يوم الخميس 20 نوفمبر 2025 بالمعهد العالي للعلوم الاجتماعية والتربية بقفصة حول الانقطاع المدرسي : الأسباب والحلول إن حوالي ثلاثمائة تلميذ وتلميذة ينقطعون يوميا عن الدراسة أي بمعدل ما بين ستين ألف ومائة ألف منقطع سنويا . وأضاف ذات المصدر أنه خلال عشر سنوات ما بين سنة 2010و2020 رسب ما يقارب من مليون تلميذ في جميع المراحل التعليمية مما كلف الدولة أكثر من 345 مليون دينار أي ما يعادل 13% من ميزانية وزارة التربية، وهو ما يدل على أهمية موضوع الانقطاع الدراسي وضرورة إيجاد الحلول اللازمة له .

أرقام صادمة وأعداد مفزعة

و كان المعهد الوطني للإحصاء قد أصدر النتائج التفصيلية للتعداد العام للسكان والسكنى لسنة 2024 حول وضع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6و16 سنة خارج النظام التعليمي، سواء من حيث الانقطاع عن الدراسة أو عدم الالتحاق بها أساسًا. وتظهر المؤشرات أنّ الانقطاع المدرسي ارتفع إلى 6.5٪ في صفوف المراهقين وترتفع نسب الانقطاع والخروج من المسار التعليمي بشكل ملحوظ مع تقدم الفئة العمرية؛ إذ لا تتجاوز 0.5٪ في الفئة من 6 إلى 11 سنة، لترتفع إلى 3.2٪ في الفئة من 6 إلى 16 سنة، وتبلغ 6.5٪ في الفئة المتراوحة بين 12 و16 سنة خارج التعليم أو التكوين أو الرعاية المتخصصة خاصة لدى الذكور، باعتبارهم الأكثر عرضة للانقطاع المبكر عن الدراسة بحسب المعهد الوطني للإحصاء.

لماذا يهرب التلميذ التونسي من المدرسة؟

و هذه الأرقام الصادمة والمفزعة لأعداد المنقطعين عن الدراسة إنّما تمثل الشجرة التي تخفي غابة الأزمات و المشاكل التي تحفّ بقطاع التعليم في تونس و بأزماته الهيكلية والمتجذّرة ، فمن المقطوع به أن التعليم في تونس يعاني من أزمات تبكي لها العين ويدمى لها القلب حيث يؤثّر على أجيال متعاقبة من أبنائنا وبناتنا. و الحديث عن جيوش المنقطعين عن مقاعد الدراسة و العلم يسوقنا إلى تساؤل بسيط: لماذا يهرب التلميذ التونسي من المدرسة؟

تعليم متوارث ومفروض من عهود الاستعمار

إن أول وأهم مشكلة يعاني منها التعليم السائد حاليا أنه متوارث ومفروض علينا من عهود الاستعمار

التتمة في الصفحة الثانية

أمريكا تقطف ثمار الحرب على غزة بخطة خبيثة ووصاية بقرار من مجلس الإجرام!

بعد عامين من الإبادة في غزة، والمحرقة التي أكلت نارُها أجسادَ الأطفال وهم أحياء، والدمار الذي كتم الأنفاس تحت الأنقاض، والمجاعة التي نهشت الأبدان حتى ذوت، عقد مجلس الأمن جلسة صوّت فيها على مشروع قرار يدعم خطة المجرم ترامب.

لقد تمت الإبادة في غزة تحت سمع وبصر مجلس الأمن، وعُقدت الجلسات تلو الجلسات، وقُدِّمت قرارات، ولم يفلح أي منها في وقف الحرب، لأن أمريكا حاضنة الإرهاب وداعمة الكيان المجرم وراعية الجريمة لم تكن قد اتخذت قراراً بوقفها، وها هي اليوم تستصدر قراراً تختم به حربها الفاجرة بخطتها الخبيثة، ولتكمل ما عجز نتنياهو وجيشه المجرم الجبان عن تحقيقه.

إن قرار مجلس الأمن، القرار - الذي يحمل رقم 2803 - ينص في أبرز ما جاء فيه على إنشاء مجلس للسلام وهو (إدارة انتقالية ذات شخصية قانونية دولية تضطلع بوضع الإطار وتنسيق التمويل لإعادة تطوير غزة وفقاً للخطة الشاملة وبما يتفق مع مبادئ القانون الدولي ذات الصلة، وذلك إلى أن تتمّ السلطة الفلسطينية برنامج إصلاحها على نحو مُرض)، وينص كذلك على أنه (وبعد تنفيذ برنامج إصلاح السلطة الفلسطينية على نحو أمين وتقدّم أعمال إعادة تطوير غزة، قد تتوافر الشروط أخيراً لبلورة مسار موثوق نحو تقرير المصير وقيام دولة فلسطينية).

وقد جاء في القرار أيضا ما يتعلق بإنشاء "قوة استقرار دولية مؤقتة (ISF) في غزة تنشر تحت قيادة موحّدة مقبولة لدى مجلس السلام"، ومن مهامها المساعدة في تأمين المناطق الحدودية ونزع السلاح الذي وُصِف بالإرهابي، حيث تعمل بالتنسيق مع (إسرائيل) ومصر، ومع "قوة شرطة فلسطينية جديدة مُدرَّبة ومُدقَّق في أفرادها".

وهكذا فقد استصدرت أمريكا المجرمة قراراً من مجلس الأمن يفوضها بالإشراف على قطاع غزة بشكل مباشر، ويمنحها الوصاية على قطاع غزة ومستقبله، ليكون هذا القرار مسلطاً ومفروضاً على رقاب أهل غزة ومجاهديها، واللافت في القرار أنه لم يتضمن دخولاً تحت البند السابع في حالة تفلت الكيان الغادر من التزاماته، وكأن القرار صُمم ليكون ملزماً لأهل غزة وغير ملزم لكيان يهود الإجرامي!

وأما الدولة الفلسطينية، تلك الجزرة المسمومة والثمرة الملعونة التي يُمنّي بها الشيطان أولياءه، فإن القرار لم يلتزم بها حتى وإن جاء على ذكرها، فهو لم يذكر إلا شروطاً وإملاءات لبلورة ما أسماه بـ "المسار الموثوق"، والذي قد يكون متاهة لا يظهر آخرها، وكله مشروط بالإصلاحات المرضية للسلطة، والسؤال هنا، ما هي تلك الإصلاحات المطلوبة من السلطة الفلسطينية؟! وهي التي تنازلت عن معظم فلسطين وغيرت المناهج المدرسية، بل وقتلت شعبها، وأكدت أنها جاهزة لتنفيذ كل ما يطلب منها!

وفوق هذا فقد استبق نتنياهو قرار مجلس الأمن بتأكيده في اجتماع حكومته يوم الأحد 2025/11/16 رفض قيام دولة فلسطينية حيث قال: (إن معارضتنا لإقامة دولة فلسطينية على أي جزء من الأرض غربي نهر الأردن لا تزال قائمة وفاعلة ولم تتغير على الإطلاق) RT، ولم تنكر عليه أمريكا أو عملاؤها هذا التصريح، وهذا يؤكد أن الدور المطلوب من السلطة الفلسطينية أن تكون جهازاً أمنياً تابعاً للاحتلال، وتنفذ سياساته.

إن هذا القرار الصادر عن ملأ الطغاة هو قرار إجرامي بحق فلسطين وأهلها، ويكفي فيه أنه غض الطرف عن جرائم الكيان المجرم رغم كل مجازره وجعل من أمنه حجر الزاوية، بينما جعل من غزة وسلاحها إرهاباً يتداعى مجلس الأمن لنزعه، ولتوضع تحت الوصاية الأمريكية، ليتم عزلها عن بقية فلسطين، والتحكم بمصير أهلها الأحرار الصابرين، ووأد جهادها واستئصال مجاهديها، ونزع سلاحها.

إنه قرار يراد به طمس أي أثر يوقظ في المسلمين حمية دينهم، ويجعل التفكير بالتحرير والأقصى والمقدسات إرهاباً محرماً، وجهاد المسلمين في سبيل الله جريمة تقابلها جيوش أممية.

أيها المسلمون، أيتها الجيوش في بلاد المسلمين:

إن المحزن المبكي أن تحتل أمريكا بلادنا بجنودنا، حيث إن قوتها التنفيذية لخطتها هي من جيوش المسلمين، وأن تنزع أسلحتنا بأسلحتنا، وأن تقتل المجاهدين بإخوانهم من دون أن تطلق طلقة واحدة!

أما الحكام الأذلاء العملاء، فقد صوتوا على قرارها المشؤوم بإجماعهم، وألبسوكم ثوباً من العار، وقد سخَّروا أبناءكم ليكونوا سهما في كنانة عدوكم، وهم الذين لم تحركهم أشلاء الأطفال ولا صرخات النساء ولا أوامر الله تعالى، فهم لا يتحركون إلا بأمر أمريكا ولا يخوضون إلا حروبها، فإلى متى سكوتكم عنهم؟ ألم يحن أوان خلعهم وقلب عروشهم فوق رؤوسهم؟

إن المسجد الأقصى والأرض المباركة تتوق إلى جيوش المسلمين أن تأتي إليها محررة فاتحة لا أن تأتي تحت حراب أمريكا لحماية كيان يهود، وقهر أهل فلسطين، ونزع سلاح مجاهديهم، فأمريكا تناديكم للذل والهوان ونار تلظى، وربكم يناديكم لعز الدنيا والآخرة، فاستجيبوا لله ورسوله، وتدبروا قول الله تعالى: [أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا (24) إِنَّ الَّذِينَ ارْتَدُّوا عَلَى أَدْبَارِهِمْ مِنْ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُمُ الْهُدَى الشَّيْطَانُ سَوَّلَ لَهُمْ وَأَمْلَى لَهُمْ (25) ذَلِكَ بِأَنَّهُمْ قَالُوا لِلَّذِينَ كَرِهُوا مَا نَزَّلَ اللَّهُ سَنُطِيعُكُمْ فِي بَعْضِ الْأَمْرِ وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِسْرَارَهُمْ (26) فَكَيْفَ إِذَا تَوَفَّتْهُمُ الْمَلَائِكَةُ يَضْرِبُونَ وُجُوهَهُمْ وَأَدْبَارَهُمْ (27) ذَلِكَ بِأَنَّهُمُ اتَّبَعُوا مَا أَسْخَطَ اللَّهَ وَكَرِهُوا رِضْوَانَهُ فَأَحْبَطَ أَعْمَالَهُمْ].

أما أنتم يا أهل فلسطين، ويا أهل غزة:

فكونوا على ثقة بالله أن الله لن يضيع صبركم وجهادكم، لا في الدنيا ولا في الآخرة، وستكون دماؤكم الزكية لعنة تحرق بنارها كل من تآمر وتخاذل، وإن قضيتكم أكبر من أن يعبث بها المجرمون، [وَلِلَّهِ عَاقِبَةُ الْأُمُورِ] وليست لأمريكا، [وَالْعَاقِبَةُ لِلْمُتَّقِينَ].

الثلاثاء, 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2025م
حزب التحرير الأرض المباركة فلسطين

الاستثمار الأوروبي ... دوامة العجز في التجارب الفاشلة ...تتمة

فرض المعايير الأوروبية تقنيا وإداريا

ما يعطيه المستثمرون من جانب يأخذون أضعاف أضعافه، بل يسعون بموجب الامتيازات التي يتمتعون بها بموجب قانون الاستثمار كالمنح الدولية والدعم والإعفاءات الجبائية في كل القطاعات ومجالات الاستثمار وبدون أيّ مقابل، كإلزامهم بتشغيل حدّ أدنى من اليد العاملة التونسية أو بنقل حدّ أدنى من التكنولوجيا. وهذا يُكسب المستثمرين تملك المشاريع بشكل دائم، ما يعني ضمان أرباح طويلة الأمد. وهذا ما دفع بريطانيا سنة 2018 نحو شراكة جديدة مع تونس بعد البريكسيت للمحافظة على الامتيازات الأوروبية.

هذه المعادلة مكّنت المستثمر الأوروبي من فرض معاييره التقنية والإدارية، وتوجيه الاستثمارات نحو قطاعات تخدم اقتصاده، إضافة إلى ضمان استقرار بلد مجاور يمثل عمقًا استراتيجيًا لها في قضايا الأمن والهجرة والطاقة. لذلك تسعى أوروبا إلى تطوير الاتفاقية نحو شراكة أعمق مثل الأليكا، لأنها ترغب في توسيع نفوذها ليشمل قطاعات جديدة كالفلاحة والخدمات والصفقات العمومية والاقتصاد الرقمي، وضمان بقاء تونس مرتبطة استراتيجيًا بسوقها، واستعمالها كمركز صناعي ولوجستي قريب يخفف اعتمادها على آسيا، ويؤمّن خطوط الطاقة والنقل والهجرة في جنوب المتوسط. بل تتجاوز الشراكة الجانب الاقتصادي، لتشمل مجالات عدة مثل الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والنظام السياسي والنمط المجتمعي من خلال أدوات القوة الناعمة الأوروبية من جمعيات أجنبية وما يسمى بمنظمات المجتمع المدني.

ختاما...إنَّ كَثْرَةَ مشاريع الاستثمار تُعَدُّ رهْناً للقرار السياسي لصالح الأجنبي، وهي باب للاستعمار قديما وحديثا، لا سيّما الاستثمار في المرافق الإستراتيجية كقِطاع النِّفْط والغاز والموانئ والمطارات والشركات الخاصّ، بما يعني منع الدولة من السيطرة على أصولها الحيوية.

اليوم، تُطرح بقوة بدائل أخرى متميزة عن هذا المنوال التنموي الذي أثبت الواقع فشله ومردوده الصفري، بل أدى إلى عجز وتحطيم للنسيج الصناعي في البلاد. التوجه نحو السوق الإفريقية الواعدة وفرص الاستثمار فيها خاصة شمال وغرب إفريقيا التي تمثل عمقا استراتيجيا و مشتركا حضاريا وثقافيا يشكل أسس قوية للتعاون، وسوقا تعدادها يقارب النصف مليار أغلبه من المسلمين . هذا البديل حسب ما عبّر عنه السيد أنيس الجزيري رئيس مجلس الأعمال التونسي الإفريقي "سوقا مستقبلية حاسمة" تحتاج رؤيا إستراتيجية على أعلى مستوى.

هذه الرؤيا الإستراتيجية تحتاج إلى كيان مبدئي يمتلك قراره ويتعالى عن الشعارات الوطنية والعرقية ليصهر أبناء الأمّة الواحدة في خلافة راشدة على منهاج النبوة، تحفظ ثروات الأمّة ودينها وأمنها، وتدير صناعتها واقتصادها بأحكام الشريعة الغراء، فتقلع المستعمر بأشكاله الناعمة والصلبة من بلادنا ، وتزيل الحواجز الجمركية والحدود الوهمية التي زرعها الاستعمار بين أبناء الأمّة الواحدة.

بقلم أ.ياسين بن يحيى

قال الشافعي رحمه الله تعالى: خير الدنيا والآخرة في خمس خصال:

غنى النفس، وكف الأذى، وكسب الحلال، ولبس التقوى، والثقة بالله عز وجل على كل حال، وقال للربيع عليك بالزهد، وقال أنفع الذخائر التقوى وأضرها العدوان، وقال من أحب أن يفتح الله قلبه أو ينوره فعليه بترك الكلام فيما لا يعنيه واجتناب المعاصي ويكون له خبئة فيما بينه وبين الله تعالى من عمل، وفي رواية فعليه بالخلوة، وقلة الأكل وترك مخالطة السفهاء، وقال يا ربيع لا تتكلم فيما لا يعنيك فإنك إذا تكلمت بالكلمة ملكتك ولم تملكها

الحكم بالإعدام على حسينة والطغيان العلماني الذي أنتج حسينة لا يزال مستمراً

أصدرت محكمة الجرائم الدولية حكما تاريخياً بالإعدام على طاغية بنغلادش المخلوعة، الشيخة حسينة، وبالنسبة للشعب المضطهد في بنغلادش، يمثل هذا الحكم انتصاراً رمزياً طال انتظاره، ويُعد إدانة قوية لنظام اضطهد حقوق الإنسان الأساسية. ولكن هذا الحكم يستدعي التأمل العميق وليس مجرد الاحتفال، فالعدالة الحقيقية تتطلب تغييرا منهجيا، وليس مجرد معاقبة طاغية واحد، لأن السبب الجذري هو النظام الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة، الذي يروج للديمقراطية بينما يمارس البراغماتية الجيوسياسية. القوى الغربية تعطي الأولوية دوما "للاستقرار" والمصالح الجيوسياسية والاقتصادية على حساب حقوق الإنسان، وتبرر القمع الاستبدادي في دول مثل بنغلادش، وباكستان، ومصر، باسم التنمية.

والحاكم المستبد الموالي للغرب دائما مفضل على الديمقراطية غير المتوقعة، وهذا يكشف نفاق النموذج الديمقراطي العلماني: "ديمقراطية في الأقوال ودكتاتورية في الأفعال"، وتحالفهم مع المستبدين ليس فشل نظام، بل هو النظام ذاته.

إن الحكم الصادر ضد الشيخة حسينة، على الرغم من أهميته، فإنه لا يكفي وحده لتحقيق التحرر الحقيقي، لذلك يجب أن يستمر كفاحنا: من إزالة الطغاة الأفراد إلى تفكيك البنية الجيوسياسية المنافقة التي تنتجهم. إن دورة إيجاد المستبدين ثم إزالتهم هي نتيجة مباشرة للفراغ السياسي الذي خلفه إسقاط الخلافة العثمانية عام 1924م، والذي حل محله نظام غربي صُمم ليعطي الأولوية للسيطرة على حساب العدالة الحقيقية.

فمنذ إسقاط الخلافة، أوجد العدو الغربي رواية لتشويه صورتها عبر تصويرها زوراً بأنها كتلة قمع استمرت عام.1400 وهذه الرواية الاستشراقية تسلط الضوء بشكل انتقائي على بعض الشخصيات مثل الحجاج بن يوسف أو بعض سلاطين المماليك، متجاهلةً الأطر الشرعية والمبدئية القوية التي كانت تقيد الاستبداد، وكانت الخلافة العثمانية تعمل بمبدأ "دار العدل" الذي يربط بين سلطة الدولة وازدهار الناس. وحصل السلطان سليمان على لقبه "القانوني" عبر تقنين القوانين وليس بحكم اعتباطي. وعندما فتح السلطان محمد الفاتح القسطنطينية في منتصف القرن الخامس عشر، منح نظام الملة العثماني العرقيات الدينية الصغيرة نوعا من إدارة شؤونهم بأنفسهم، بينما كان العلماء والشريعة الإسلامية بمثابة الرقابة الدائمة على سلطة الخليفة. وتجسد مبدأ المحاسبة تاريخياً في محاكم المظالم التي سمحت للرعايا بطلب العدالة من المسؤولين الكبار. وعلى الرغم من أن الخلافة الراشدة هي نموذجنا المثالي، فإن الخلافات اللاحقة لم تكن استبداداً كما يصوره الغرب؛ بل كانت نظاماً إسلامية تضمنت آليات للعدالة بين الأديان والأعراق.

أيها الناس: يجب أن توجهوا هذه اللحظة للتحرر من النظام الذي ينتج هؤلاء الطغاة، لا مجرد إسقاط طاغية واحد. فإن التغيير الحقيقي والدائم لا يكمن في تبديل الوجوه، بل في تطبيق الحكم الإلهي في ظل الخلافة. وهذا النظام، الذي أنزله العزيز العليم ﷻ، مجهز بشكل فريد لهدم الاستبداد من جذوره، وإرساء قيود لا تتغير على السلطة وتركيز العدالة للجميع. وإن النضال الآن هو من أجل هذا التغيير المتعالي، لاستبدال نظام الله العادل بالنماذج القابلة للخطأ والقمع. يقول الله ﷻ في القرآن الكريم: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اسْتَجِيبُوا لِلَّهِ وَلِلرَّسُولِ إِذَا دَعَاكُمْ لِمَا يُحْيِيكُمْ وَاعْلَمُوا أَنَّ اللَّهَ يَحُولُ بَيْنَ الْمَرْءِ وَقَلْبِهِ وَأَنَّهُ إِلَيْهِ تُحْشَرُونَ].

المكتب الإعلامي لحزب التحرير
في ولاية بنغلادش

خير الدنيا والآخرة بحذافيره في طاعة اللّه

وبالجملة فآثار المعصية القبيحة أكثر من أن يحيط بها العبد علماً، وآثار الطاعة الحسنة أكثر من أن يحيط بها علماً فخير الدنيا والآخرة بحذافيره في طاعة اللّه، وشر الدنيا والآخرة بحذافيره في معصيته، وفى بعض الآثار يقول اللّه سبحانه وتعالى: من ذا الذي أطاعني فشقي بطاعتي؟ ومن ذا الذي عصاني فسعد بمعصيتي؟

طريق الهجرتين و باب السعادتين
للإمام ابن قيم الجوزية

وَصَلِّ اللَّهُمَّ عَلَىٰ سَيِّدِنا مُحَمَّدٍ وَعَلَىٰ آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ

بسم اللّه الرحمن الرحيم
"الإبراهيمية" نفاق سياسيٌّ وفخٌّ خفيّ

إنّ قرار قاسم جومارت توكاييف في لقائه بدونالد ترامب في واشنطن يوم 7 تشرين الثاني/نوفمبر بالانضمام إلى اتفاقيات أبراهام ليس سوى تملّق سياسيٌّ مكشوف. فهذا الموقف يُعدُّ تزلفا لسياسة الولايات المتحدة، وتعبيراً عن الامتنان لها، ودعماً للمشروع الصهيوني المفروض على العالم تحت قناع "الوحدة الدينية".

ومن الضروري أن نفهم منذ البداية أنّ "الإبراهيمية" (اتفاقيات أبراهام) قُدِّمت على أنّها جسر بين اليهودية والنصرانية والإسلام، ورمزٌ "للسلام والتسامح والتعايش". غير أنّ وراء هذه العبارات الناعمة تكمن فكرة خطيرةٌ للغاية، هي مفهوم "الدين الإبراهيمي الجديد"، الذي يُقدَّم كمشروع لتوحيد أتباع الديانات الثلاث تحت راية النبي إبراهيم عليه السلام.

وهذا المشروع الذي تفرضه أمريكا وكيان يهود هو في الحقيقة يدعو المسلمين إلى التخلّي عن هوية الإسلام، ومحو الفوارق التي جعلها اللّه تعالى، والاعتراف باليهودية والنصرانية كدينين صحيحين ومتساويين مع الإسلام!

ولكن اللّه سبحانه وتعالى قد بيَّن ذلك صراحةً في القرآن الكريم، فقال: [وَمَن يَبْتَغِ غَيْرَ الإِسْلَامِ دِيناً فَلَن يُقْبَلَ مِنهُ وَهُوَ فِي الآخِرَةِ مِنَ الْخَاسِرِينَ]، ومع ذلك، فإنّ شعاراتِ "الحوار بين الأديان" و"التسامح" تستخدم اليوم غطاءً لبرنامج مبدئيٍّ يستهدف طمسَ خصوصيّة الإسلام وإضعافَ وحدة الأمّة. فالدعوة إلى "وحدة الأديان" ليست طريقاً إلى السلام، بل هي وسيلةٌ لإبعاد المسلمين عن هدفهم، وصرف أنظارهم عن قضيتهم، وإخضاعهم لتأثير الغرب والصهيونية.

وقد كشفنا من قبل عن جذور هذا المشروع، وبيّنّا أنّ الهدف من هذه الاتفاقيات هو ترسيخُ هيمنة كيان يهود الإقليميُّة، والقضاء على كلّ قوّة إسلاميّة مقاومةٍ لهذه الهيمنة. فخلف شعارات مثل "بيت إبراهيم" و"عبادة الأحفاد الإبراهيميين المشتركة" يُراد من المسلمين أن يتخلّوا عن رؤيتهم الإسلاميُّة، ليحوَّل الإسلام في نهاية المطاف - كما يتصوَّرون - إلى دين ليِّن، مسالمٍ، لا ضررَ فيه، وتوصَف مواقفه الأصيلة بأنها "تطرُّف" و"تشدد"!

في هذا المشهد، لا تُعدّ أفعال توكاييف مجرد خطأ بسيط، بل هي خيانةٌ للأسس الدينية والأخلاقية لمسلمي كازاخستان. فقرارُ الانضمام إلى هذه الاتفاقيات اتُّخذ دون طرحه للنقاش العام، ودون استشارة العلماء أو أخذ موافقة المتدينين، ما يُظهر ابتعادَ السلطة عن الشعب واستعدادَها للتخلي عن القيم الإسلامية في سبيل نيل رضا واشنطن وثنائها.

لقد أراد توكاييف أن يُظهر لترامب ولاءَه الخاص بالانخراط في مشاريعه السياسية، ودعم سياسته الرامية إلى ترسيخ كيان يهود كقوّة مهيمنةٍ على المنطقةَ الإسلامية. وهكذا تنجرُّ كازاخستان، وهي دولة ذات أغلبيةٍ مسلمة، إلى لعبةٍ خطيرةٍ هدفها إخضاعُ الأمّة لمصالح الغرب والصهيونية. وقد حذّر اللّه تعالى من ذلك في قوله: [وَلَن تَرْضَى عَنكَ الْيَهُودُ وَلَا النَّصَارَى حَتَّى تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمْ قُلْ إِنَّ هُدَى اللَّهِ هُوَ الْهُدَى].

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
حجّة جامعة

الأزمة الاقتصادية في العالم أزمة نظام

الخبر:

قال عضو المجلس الاستشاري الوطني في معهد تشارترد للأوراق المالية والاستثمار في الإمارات وضاح الطه إن مستويات الديون الحكومية والسيادية ارتفعت بصورة ملحوظة خلال السنوات الماضية، لا سيما أثناء جائحة كورونا وبعدها، حين أدى الركود وتراجع الإيرادات إلى قفزة غير مسبوقة في حجم الديون حول العالم. وأضاف أن صندوق النقد الدولي قدر عام 2020 ارتفاع الدين العالمي بنحو 28 نقطة مئوية ليصل إلى 256 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي العالمي، وفقاً لقاعدة بيانات الدين العالمي التابعة للصندوق. (إندبندنت عربية)

التعليق:

على الرغم من تراجع المديونية الخاصة خلال العام الماضي، لا يخفي الخبراء قلقهم من التداعيات طويلة المدى لهذه المستويات المرتفعة من الديون على الاستدامة المالية، في ظل أجواء جيوسياسية واقتصادية تتسم بالتوتر وعدم اليقين.

والغريب أنّ بعض الخبراء يرون أن معالجة المشكلة تتطلب حلولاً هيكلية تزيد الإنتاجية، من بينها الاستفادة من تقنيات الذكاء الاصطناعي لتحسين كفاية الاقتصادات وتعزيز النمو. في حين إن المشكلة الاقتصادية أصلا لا تتمثل في ندرة السلع، حتى إن العديد من الشركات تتلف سلعها غير المباعة سنويا، ففي تقريرها السنوي لسنة 2018، أشارت ماركة بوربري البريطانية للسلع الفاخرة أنها أتلفت ماديا العام الماضي بضائع بقيمة 28.6 مليون جنيه إسترليني، أي حوالى 31 مليون يورو.

إن عدم القدرة على معرفة أصل الداء يفسر عجز الدول عن إيجاد حلول فعالة للخروج من الأزمة الاقتصادية العالمية أو حتى الحد من تفاقمها. إن الأصل في المشكلة الاقتصادية هو البحث عن كيفية توزيع الثروة، الأمر الذي يهمله النظام الرأسمالي تماما، وهذا ما يفسر وجود الأزمات ويفسر العجز عن الخروج من هذه الأزمات بشكل كلي والاكتفاء بترقيعات من حين إلى آخر. وبالتالي فإن تطبيق النظام الرأسمالي في حد ذاته هو السبب الحقيقي للأزمات الاقتصادية.

أما القول بأن الحروب الحالية في العالم وتغيرات المناخ الحاصلة من جفاف أو فيضانات أو غيره هي التي تسببت في الأزمة الاقتصادية، فهذا القول مجانب للصواب، لأنه إذا ما دققنا في الأمر فسنجد أن الديون التي على عاتق الدول، مثلا، تتفاقم منذ عشرات السنين ولا يوجد رابط وجودي مع ما يحصل في العالم، كما أنه، وإن كان من المعلوم، أن تؤثر الكوارث الطبيعية وعدم الاستقرار في الوضع الاقتصادي ولكن التعامل مع هذه الوضعيات لا يكون بالبحث عن كيفية استغلالها لتنمية الثروة كما يحصل الآن في العالم، ونضرب هنا مثالا شركات الأدوية وكيفية تعاملها مع أزمة كورونا. ولهذا فإن النظام الرأسمالي يعجز أيضا عن تخفيف أو إيجاد حل حينما تحصل كوارث طبيعية.

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
نذير بن صالح – ولاية تونس

لماذا يهرب التونسي من المدرسة؟ تتمة...

هدفه حفظ المعلومات لاجتياز الامتحانات ونيل الشهادة بدل أن تفسح للمتعلمين المجال الكافي لهضم المادة والتفكير والتحقيق والتحليل والربط والتطبيق فالهدف هو المعلومات وليس التلميذ، والشهادة وليس العلم النافع ، وذلك بشكل ممنهج وليس من قبيل الصدفة، فهو شكل من أشكال الاستعمار والغزو الفكري والثقافي.

فقدان الجودة انعدام للرؤية الصحيحة

ومن الأمور التي تشكل أزمة في جودة التعليم المؤسسات التعليمية، فهناك انعدام للرؤية الصحيحة وسوء تنظيم وسوء نتائج واضحة، ولا ترابط بين مراحل التعليم المختلفة، فالأصل أن الدولة هي التي تتحمل مسؤولية التعليم وتهيئة كل ما تتطلبه العملية التعليمية من مؤسسات ووسائل تعليمية، ومدارس، وجامعات، ومكتبات، ومختبرات، والأهم من ذلك معلمين مؤهلين وعلماء الخ

مدارس تونسية... بنية تحتية مهترئة ونقص في الصيانة -

ثمُّة قاعات لم تدهن جدرانها منذ سنوات في بعض المدارس ، وتبدو نوافذها التي تخترقها الرياح غير قادرة على الصمود أكثر، فيما تقطر أسقفها ماءً كلّما هطلت الأمطار، لتصنَّف بالتالي غير آمنة.

وتفتقر مدارس عدُّة في إلى بنية تحتية سليمة، فبعضها شيّد في خلال الاستعمار الفرنسي في خمسينيات القرن الماضي من دون أن يُصار إلى صيانتها في ما بعد، وبعض آخر منها يقع في أماكن معزولة من البلاد من دون أسوار ولا حراسة ولا ماء ولا شبكات صرف صحي. ومن المؤكد أنّ مشكلات البنية التحتية المهترئة في مدارس عديدة وغياب الصيانة فيها تجعلها عامل تنفير للمدرّسين العاملين فيها وكذلك التلاميذ وأولياء أمورهم.

هل انتهت حقبة التعليم المجاني في تونس ...؟

فلو نظرنا إلى تكاليف التعليم في ظل المبدأ الرأسمالي الذي نرزح تحته نرى أنّ الأسرة فيه هي المسئولة عن تعليم أفرادها وليست الدولة فالتعليم مكلف ومرهق لميزانية الأسر، مما يجعل البعض يتخلى عن طموحه رغم تفوقه لعدم قدرته على تكاليفه، بالإضافة إلى تردي البنية التحتية للمدارس العمومية والارتفاع المشط في أسعار اللوازم المدرسية والصراع المستمر بين نقابات التعليم ووزارة التربية ساهمت في تنامي ظاهرة الهجرة نحو المدارس الخاصة.

إنّ سياسة التعليم المعتمدة في تونس منذ أن نشأت دولة الحداثة فيها ظلمت المعلمين ولم تقدّر قيمتهم و لا مكانتهم و ظلمت المتعلمين فلم تساعدهم على التعلّم وصارت المدارس منفّرة للتلاميذ بدلاً من أن تستقطبهم، فراحة المدرّسين والتلاميذ من شروط النجاح والتميّز وهذا أمر مستحيل الحصول في تونس و لذلك البلاد تشهد سنوياً انقطاع نحو 120 ألف تلميذ عن الدراسة، والأمية في ارتفاع إذ تتجاوز 20 في المائة من عدد السكّان. إنّ التعليم عند المسلمين كان وما يزال هو الطريقة للحفاظ على العقيدة والثقافة الإسلامية في صدور أبناء المسلمين وتكوين شخصيات إسلامية ببناء عقليات ونفسيات على مبدأ الإسلام لأن الثقافة هي العمود الفقري لوجود الأمة وبقائها فعليها ثبني الحضارة وتحدد الغايات وبالتالي تشق الأمة طريقها في الحياة متميزة عن باقي الأمم، فإذا تم التلاعب بالثقافة الإسلامية انتهت هوية الأمة واندثر نمط عيشها وتحولت إلى أمة مفعول بها، بدل أن تكون أمة فاعلة في الساحة الدولية.

إن الفلاح يكون في العودة إلى الإسلام وغايته من التعليم بدلاً من حشو عقول الأطفال بعلمانية الغرب المناقضة للعقيدة الإسلامية، فمن يطلب المعرفة بقصد عبادة اللّه سبحانه وتعالى وتنفيذ شرعه في دولة تطبقه وتحمله إلى العالم فإن الملائكة ستبسط عليه أجنحتها وتحميه، وستستغفر له حيتان البحر كما جاء في حديث الصادق المصدوق عليه الصلاة و السلام.

بقلم أ.محمد زروق

حقائق صادمة تطلق نداء عاجلا إلى جيوش الأمة للتحرك الفوري

الخبر:

وثق المركز الفلسطيني لحقوق الإنسان واحدة من أبشع الجرائم التي يمكن أن ترتكب بحق الإنسان وكرامته في العصر الحديث. ففي الأسابيع الأخيرة، جمع طاقم المركز إفادات جديدة من عدد من المعتقلين الفلسطينيين من قطاع غزة المفرج عنهم من السجون ومعسكرات الاحتجاز في كيان يهود مؤخراً تكشف عن ممارسة ممنهجة ومنظمة للتعذيب الجنسي، بما في ذلك الاغتصاب، التعرية، التصوير القسري، الاعتداء الجنسي بالأدوات والكلاب، إضافة إلى الإذلال النفسي المتعمد الهادف إلى سحق الكرامة الإنسانية ومحو الهوية الفردية بالكامل. (سما الإخبارية، بتصرف)

التعليق:

يستطرد المركز في سرد الروايات التي تقشعر منها الأبدان، روايات لبعض من تعرضوا لتلك الممارسات الوحشية المقيتة، يكفي عشر معشارها ليجعل الدماء تغلي في عروق كل مخلص في جيوش الأمة وضباطها للتحرك نصرة لإخوانه وأخواته.

فمنذ أن توقفت الحرب على غزة، أو توقفت بعض أشكالها، والأمور التي تتكشف عن حجم الجرائم التي ارتكبها الاحتلال بحق غزة وأهلها، رجالا وأطفالا ونساء، تؤكد أن يهود لم يخوضوا حربا لمجرد ضمان الأمن والحدود، بل حرباً تقطر حقدا وحنقا على الإسلام والمسلمين، ضحيتها أهل غزة وكل فلسطين. فهل الاغتصاب والإذلال والتعذيب للأسرى والنساء والمستضعفين هو ما يحقق الأمن والأمان الذي يتحدث عنه زعيم يهود نتنياهو، وشريكه المجرم ترامب؟!

وكيف لتلك الوحشية والسادية التي لا تخرج إلا عن كيانات فقدت كل القيم الحضارية والأخلاقية أن تساهم في خلق شرق أوسط ينعم بالسلام والأمن الذي تحدث عنه نتنياهو وترامب؟!

تلك الجرائم والوحشية المتسقة مع كل ممارسات الاحتلال بحق أهل فلسطين وخاصة في العامين الأخيرين، تؤكد بأن مشكلة أمريكا وكيان يهود في فلسطين ليست سياسية أو أمنية، بل عقدية، وأنهم وجدوا ضالتهم في أحداث السابع من تشرين الأول/أكتوبر 2023 ليخرجوا أضغانهم من قلوبهم، كما سبق واستغلت أمريكا أحداث الحادي عشر من أيلول/سبتمبر 2001 لمحاربة الإسلام والمسلمين عبر العالم.

وهكذا تتواصل المآسي وتترى الروايات والمشاهد التي تبكي الصخر وتنطق الحجر فتطلق نداء لكل قادر في جند الأمة على أن يتحرك من فوره لوضع حد لها، لتنطلق الجيوش لتحرر فلسطين وكل بلاد المسلمين المغتصبة، وتقيم الخلافة الراشدة على منهاج النبوة التي تعيد العزة والكرامة والتمكين لأمة المليارين. قال تعالى: [يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ مَا لَكُمْ إِذَا قِيلَ لَكُمُ انفِرُواْ فِي سَبِيلِ اللّهِ اثَّاقَلْتُمْ إِلَى الأَرْضِ أَرَضِيتُم بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الآخِرَةِ فَمَا مَتَاعُ الْحَيَاةِ الدُّنْيَا فِي الآخِرَةِ إِلاَّ قَلِيلٌ].

كتبه لإذاعة المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير
المهندس صلاح الدين عضاضة
مدير المكتب الإعلامي المركزي لحزب التحرير

تقديم عام للمؤتمر الدولي الفكري والقانوني

الحمد لله وحده،

أولا- ينعقد هذا المؤتمر بتونس يوم 15 نوفمبر 2025 تحت عنوان " القضاء بين منظومة القانون الوضعي ومنظومة التشريع الإسلامي "

ويعتبر الامتداد التطبيقي لمؤتمر اسطمبول الذي نظمته رابطة المحامين المسلمين بأندونيسيا يوم 23 اكتوبر 2024 تحت عنوان " وجهان للعدالة : القانون الغربي والتشريع الإسلامي " والذي تناول فيه مأزق التشريعات الغربية وصلاحية التشريع الإسلامي ومعالجاته للمشاكل الراهنة.

ثانيا – اليوم نعيد طرح نفس الإشكال في بحث صلاحية المنظومة الوضعية في مقابل التشريع الإسلامي لكن على صعيد التطبيق القضائي.

ثالثا- اليوم باتت المؤسسة القضائية محل اتهام وأصبح ثقة الناس بالقضاء يتراجع بشكل مستمر وأصبحت منظومة العدالة محل انتقاد متزايد من الجهات الحقوقية متهمة إياه بكونه أصبح حليفا لتغول السلطة وأداة بطش وتصفية للخصوم السياسيين. أما على المستوى الدولي فإن المحاكم الدولية سواءا كانت محكمة العدل الدولية أو محكمة الجنايات الدولية لم تتوصل إلى أي نتائج ملموسة لإيقاف حرب الإبادة المفروضة على غزة.

رابعا- وبالمحصلة فإن هذا المؤتمر سوف يتعرض إلى مواطن الخلل في منظومة القضاء الوضعي ويحاول الوقوف على أسباب فشلها في تحقيق العدالة المنشودة وهو الأمر الذي بات يطرح بقوة ضرورة العودة من جديد إلى اعتماد منظومة القضاء الإسلامي. لذلك فإن هذا المؤتمر سوف يسعى إلى إقامة الدليل على صلاحية منظومة العدالة الإسلامية كبديل وحيد عن المنظومة الحالية الخاضعة للمنهج الوضعي

البيان الختامي لأشغال المؤتمر الدولي القانوني

الحمد لله وحده،

بعد انعقاد مؤتمر اسطمبول العام الفائت (2024/10/26) تحت عنوان " وجهان للعدالة: القانون الغربي والتشريع الإسلامي" الذي ارتكز على تحليل البعد التشريعي والقانوني، انعقد اليوم (2025/11/15) بتونس مؤتمر دولي فكري وقانوني يحمل عنوان " العدالة بين منظومة القانون الوضعي ومنظومة التشريع الإسلامي " الذي يعتبر امتدادا تطبيقيا لمؤتمر اسطنبول.

وبعد طرح عديد المداخلات وما اثارته من نقاشات انتهى المؤتمر إلى توجيه رسائل تتضمن الحقائق التالية :

اولا - إن التأكيد على دور القضاء في ضمان الحقوق يفترض طرح التساؤلات الكبرى حول المنظومة القضائية القائمة اليوم ومدى صلاحيتها لتحقيق العدالة المنشودة وطرح حل استبدالها بمنظومة العدالة الإسلامية.

ثانيا- إن مبدأ استقلال القضاء الذي يدعيه نظام القضاء الراهن والمستمد من مبدأ الفصل بين السلط لم يتجاوز الناحية الشكلية والهيكلية ضرورة أنه عمليا يعاني من التبعيّة للسلطة السياسية التي تتحكم فيه بمقتضى ما تشرعه من نصوص قانونية تستبطن " تعليمات " يتم توظيف القضاء لتطبيقها.

ثالثا-إنّ مايسمى "بالمعايير الدولية "للقضاء الذي اقرّته المعاهدات والمنظمات الدولية يتم الترويج لها بأنها معايير ذات طبيعة فنية وتقنية, لكنها في الواقع تعبر عن قيم ومقاييس غربية في مجال مرفق العدالة تم صياغتها في إطار الفلسفة العقلانية والفكر العلماني الذي لا يعترف بالقيم الدينية. ولذلك فهي متناقضة مع معايير القضاء الإسلامي المبنية على الأحكام الشرعية.

رابعا- إن منظومة العدالة في ظل منهج القانون الوضعي التي يتم عولمة قيمها بمقتضى اتفاقيات دولية وتوصيات المنظمات الدولية لا يمكن أن تصنع قضاءا مستقلا عادلا ونزيها، باعتبار أن هذه المنظومة تشكل جزءا من الحضارة الغربية التي تتحكم في العالم. فهي مبنية على القيم المادية والنفعية. فهذه الحضارة لا يمكن أن تنتج عدالة حقيقية مهما ارتدت من رداء الزينة او انتحلت من الأوصاف.

خامسا- إن إصلاح منظومة العدالة في وضعها الراهن يفترض وجوبا تغيير أساسها العقائدي وذلك بالقطع مع تعاليم القانون الوضعي المنبثقة عن عقيدة فصل الدين عن الحياة, واعتماد منظومة العدالة في الإسلام باعتبارها العنوان الوحيد لكل صلاح وإصلاح للشأن القضائي, لكن ذلك لن يحصل إلا في ظل دولة إسلامية تضمن الاستقلال الحقيقي للقضاة وترفع من شأن القضاء.

سادسا- نعتبر أن المواد (من 75 إلى97) من مشروع الدستور الإسلامي الذي أعدّه حزب التحرير كفيلة بإقامة قضاء إسلامي أصيل ومستقل , يعمل طبق المعايير الإسلامية الخالصة. وندعو إلى تطبيقها بشكل كامل وفوري مع جملة الأحكام الدستورية الأخرى حتى يتم تحرير الشأن القضائي, وكذا جميع الشؤون المجتمعية الأخرى, من التبعية للمنظومة الغربية المقيتة, وذلك من أجل إعادة بناء قضاء شامخ ومستقل بشكل حقيقي, ويؤدي إلى تحقيق العدالة المنشودة.....تم بعون الله بتونس في 2025/11/15 الموافق ل 24 جمادى الأولى 1447هـ

كلمة ممثل اتحاد المحامين الإسلامي (إندونيسيا).

المحامي ورئيس اتحاد المحامين المسلمين - شندرا بورنا ايروان

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

الحمد لله الذي منّ علينا بواسع رحمته وعظيم نعمه، فجمعنا اليوم على خير، في صحة وعافية.

أيها الحضور الكرام، يسعدني في هذه المناسبة المباركة أن ألقي كلمة افتتاحية حول موضوع: "دور المحامين المسلمين في العالم الدولي". وهو موضوع في غاية الأهمية والملاءمة، خاصة في ظل تعقّد القضايا العالمية وتزايد تحدياتها.

إن للمحامين المسلمين دوراً أساسياً على الساحة الدولية، ليس فقط بصفتهم رجال قانون، بل أيضاً بصفتهم سفراء للحضارة الإسلامية. فمهمتنا لا تقتصر على الدفاع عن العدالة وفق القوانين، بل تمتد إلى تجسيد القيم الإسلامية العالمية السامية، مثل العدل، والصدق، والإنسانية، في الممارسات القانونية الدولية.

إن واجبنا يتجاوز أروقة المحاكم، فنحن جسر للتواصل والفهم بين العالم الإسلامي وغيره. ومن خلال المهنية والنزاهة، يمكننا أن نبرهن أن الشريعة الإسلامية ليست جامدة ولا قديمة، بل هي منظومة ثرية ومرنة وحيوية، قادرة على معالجة القضايا المعاصرة، كالنزاعات التجارية، وحقوق الإنسان، بل وحتى القضايا البيئية.

الدور الأساسي للمحامين المسلمين على الصعيد الدولي يتجلّى فيمايلي:

أولاً: الدفاع عن حقوق الإنسان للمسلمين

يعاني المسلمون في العديد من الدول من التمييز والمعاملة الجائرة. وهنا يجب أن يكون المحامون المسلمون في طليعة المدافعين عن حقوقهم ضد العنصرية والصور النمطية والإسلاموفوبيا، خاصة في الغرب.

على سبيل المثال، أفادت منظمة "تِل ماما"(Tell Mama) البريطانية (المعنية برصد الإسلاموفوبيا) أنّ الكراهية ضد المسلمين بلغت رقماً قياسياً سنة 2024، حيث تم تسجيل 6,313 حالة، بزيادة قدرها 43٪ عن السنة الفارطة.

وذكرت المنظمة في تقريرها أنّ هذا جاء نتيجة "تصاعد خطاب يصوِّر المسلمين زوراً كإرهابيين أو متعاطفين مع الإرهاب" بعد الإبادة الجماعية التي ارتكبها الاحتلال الإسرائيلي في غزة.

ثانياً: تحرير العالم الإسلامي من هيمنة الأنظمة القانونية الغربية

تجدر الإشارة إلى أنه حتى الآن، في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك الدول الإسلامية من المغرب إلى ميروكو، وكذلك تركيا والجزائر وسوريا ولبنان والسودان والمملكة العربية السعودية وباكستان ودول أخرى، تم تنفيذ واستخدام واعتماد قوانين مستمدة من الأنظمة القانونية الغربية مثل نظام القانون المدني (النظام القانوني القاري) ونظام القانون العام (النظام القانوني الأنجلوساكسوني).

وحتى يومنا هذا، لا يزال القانون الغربي راسخًا في العديد من الدول الإسلامية، ويرجع ذلك أساسًا إلى أنه محمي من قبل الدولة والجيش والنخب الفكرية. في الواقع، أنتجت قوى غربية مثل فرنسا والمملكة المتحدة مفكرين من دول إسلامية يعملون كحراس للنظم القانونية الغربية. وهم يفعلون ذلك من خلال تدريس نظريات مثل "Staatsfundamentalnorm" وهي أعلى قاعدة قانونية في الدولة و"Staatsgrundgesetz" التي تشير إلى القانون الأساسي أو دستور الدولة.

ونتيجة لذلك، تواجه الجهود الرامية إلى تطبيق الشريعة وإقامة الخلافة في جميع الدول الإسلامية تقريبًا تحديات قانونية كبيرة، لا سيما اتهامات بانتهاك الدستور الوطني (Staatsgrundgesetz) وStaatsfundamentalnorm.

في الواقع، إذا قارنا القانون الغربي بالقانون الإسلامي، نجد أن هناك فرقًا جوهريًا وأساسيًا بينهما. يكمن جذر الالتباس القانوني المستمر في حقيقة أن الأنظمة القانونية المعمول بها حاليًا مستمدة من الغرب وتستند إلى العلمانية.

العلمانية هي نظام عقائدي يسعى إلى فصل الدين عن الحياة العامة، ولا سيما عن السياسة والدولة. يجادل العلمانيون بأن الدين هو شأن خاص، وهو علاقة شخصية بين الفرد والله، وبالتالي، لا ينبغي تطبيق القوانين الدينية على الشؤون العامة. لتبرير هذا الموقف، غالبًا ما يدعي العلمانيون أن الدين مقدس بينما السياسة دنيوية أو فاسدة. ويجادلون بأن خلط المقدس بالدنيوي من شأنه أن يدنس ما هو مقدس. وبالتالي، يعارض العلمانيون إدراج القوانين الدينية في المجال العام.

ثالثاً: السعي لتحرير العالم الإسلامي من الاستعمار بالوسائل القانونية.

كان لسقوط الخلافة الإسلامية في 28 رجب 1342 هـ (3 مارس 1924) تأثير عميق على العالم الإسلامي. فقد أدى غياب هذه المؤسسة السياسية المسؤولة عن التنفيذ الشامل للشريعة الإسلامية وحماية المسلمين إلى تمكين القوى الاستعمارية من السيطرة بحرية على أراضي الأمة الإسلامية. استعمروا العالم الإسلامي بوسائل مختلفة: سياسية وعسكرية واقتصادية وتعليمية واجتماعية وثقافية وغيرها. ونتيجة لهذا الاستعمار، عانى المسلمون من تدهور شديد في العديد من جوانب الحياة.

كانت أكبر كارثة حلت بالعالم الإسلامي بعد سقوط الخلافة هي تفكك الأمة الإسلامية إلى دول قومية منفصلة. ومع ذلك، قبل ذلك، كان الخلافة قد وحدت في يوم من الأيام ما يقرب من ثلثي العالم.

في الحقيقة، كانت الجهود لتقسيم أراضي الخلافة جارية منذ فترة طويلة. استخدمت القوى الاستعمارية استراتيجيات مختلفة لإضعاف الخلافة، بدءًا من تعزيز القومية والانفصالية، وتحريض المجموعات العرقية المختلفة على التمرد ضد الخلافة الإسلامية، إلى توفير الأسلحة والدعم المالي للانتفاضات ضدها.

وبلغت هذه الجهود ذروتها بعد هزيمة دول المحور (ألمانيا والنمسا والمجر والخلافة العثمانية) على يد دول الحلفاء (بريطانيا وفرنسا وروسيا) في الحرب العالمية الأولى. وبعد الحرب، قسمت بريطانيا وفرنسا أراضي الخلافة الإسلامية إلى دول قومية صغيرة وضعيفة من خلال اتفاقية سايكس-بيكو (Sykes-Picot Agreement)).

قامت الدول الغربية أيضًا باستعمار عسكري للأراضي الإسلامية. ومن بين هذه الأعمال العدوانية والاضطهاد ما يلي:

1) الاحتلال الصهيوني لفلسطين
2) الغزو العسكري الأمريكي لأفغانستان
3) الغزو العسكري الأمريكي للعراق
4) اضطهاد مسلمي الأويغور
5) اضطهاد المسلمين في كشمير
6) الإبادة الجماعية لمسلمي الروهينغيا
7) الإبادة الجماعية للمسلمين في البوسنة

يمكن تصنيف الاستعمار في العالم الحديث إلى نوعين: المادي وغير المادي. الاستعمار المادي ينطوي على الاحتلال المباشر (الاحتلال) والسيطرة على الأراضي، واستغلال الموارد الطبيعية، وإخضاع الموارد البشرية، والسيطرة على الهياكل العسكرية والسياسية والحكومية والاقتصادية والاجتماعية.

أما الاستعمار غير المادي، فيُفرض من خلال الأفكار والتعليم والثقافة وأشكال أخرى من القوة الناعمة. وعادة ما يعمل هذا النوع من الاستعمار من خلال استراتيجيات (أسلوب) ووكلاء (وسيلة) مخططين بعناية، يتم وضعهم في مختلف القطاعات السياسية والحكمية والعسكرية والاقتصادية والثقافية والدينية والقانونية.

ونتيجة لذلك، على الرغم من أن الدول ذات الأغلبية المسلمة تعتبر مستقلة من الناحية القانونية، إلا أنها تظل مستعمرة من الناحية الفعلية. قد تكون القوى الاستعمارية قد انسحبت ماديًا، ولكن من الناحية العقلية والأيديولوجية، لا يزال تأثير المستعمرين قائمًا بفضل الفاعلين المحليين الذين يحافظون على أساليب التفكير والحكم الاستعمارية.

الخاتمة

في ظل هذه الظروف، أدعو المحامين، والمدعين العامين، والقضاة، والأكاديميين القانونيين، وطلبة القانون، وصنّاع القرار القانوني، أن ينخرطوا بفاعلية في الدفاع عن الإسلام والأمة الإسلامية.

بالتأكيد، سنواجه العديد من التحديات. لكن هنا يتم اختبار دورنا الحقيقي. يجب أن نثبت من خلال عملنا وأخلاقياتنا المهنية أن المحامي المسلم هو شخص يتمتع بالاحترافية والنزاهة والالتزام القوي.

دعونا نحول مهنتنا إلى مجال للدعوة، ومصدر للأعمال الصالحة، وتفاني في خدمة الإسلام والأمة. لا نكن فقط محامين ماهرين في قاعات المحاكم، بل نكون أيضاً محاربين مخلصين للإسلام بقلوب نبيلة وأرواح شجاعة وشخصيات شريفة.